

Distr.
GENERAL

S/1995/473
10 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الحادي عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥.
- ٢ - ففي هذا القرار، طلب مجلس الأمن الي أن أقدم اليه، بحلول ١٥ حزيران/يونيه، تقريرا عن الحالة في ليبيريا، بما في ذلك ما إذا كان هناك وقف فعال لاطلاق النار وما إذا كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا تستطيع الاضطلاع بولايتها، وعن حالة مساهمات المجتمع الدولي بالموارد المالية والسوقية دعما للقوات المشاركة في فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وأشار المجلس الى أنه سينظر في مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ضوء تقريره. ويجدر بالذكر، في هذا الصدد، أنني عرضت، في تقريره المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/158)، عددا من الخيارات المتعلقة بدور الأمم المتحدة في ليبيريا مستقبلا. وهذا التقرير يشمل التطورات الرئيسية التي حصلت منذ تقريره المرحلي العاشر المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/279).

ثانيا - الجوانب السياسية

ألف - أعمال التحضير لمؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

- ٣ - كان مما صدر عن مجلس الأمن في قراره ٩٨٥ (١٩٩٥) أنه حث جميع الأطراف الليبرية على تنفيذ اتفاق أكسومبو (S/1994/1174، المرفق) واتفاق أكرا (S/1995/7، المرفقان الأول والثاني) عن طريق إعادة إقرار وقف فعال لاطلاق النار، والتنصيب الفوري لمجلس الدولة، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ أحكام الاتفاقين الأخرى. وشجع المجلس أيضا دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا على مواصلة بذل كل ما في وسعها لتيسير التوصل الى تسوية سياسية في ليبيريا، ورحب، في هذا الصدد، بقرار الجماعة المذكورة عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات.

9517265

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، والجمعية التشريعية الانتقالية، والمؤتمر الوطني الليبري، جميعها، مقترحات لكي ينظر فيها الأطراف الميسرة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وكذلك الفصائل الليبرية. وأكدت الحكومة الانتقالية على الدور الأولي لتحقيق وقف إطلاق نار ونزع السلاح، على نحو دائم، في عملية السلام. وأيدت الرأي القائل بأن مجلس الدولة ينبغي أن يتكون من خمسة أعضاء، وبأن السلطة التنفيذية ينبغي أن تناط برئيس يعاونه نائب رئيس واحد ينتخبه المجلس من بين أعضائه. وقالت بأن عضوية المجلس ينبغي ألا تضم القوات المسلحة الليبرية، لأنها تعتبرها جيشاً وطنياً. ودعت الحكومة الانتقالية أيضاً إلى إنشاء لجنة لجرائم الحرب.

٥ - وأوصت الجمعية التشريعية الانتقالية، من جهتها، بأن يضم مجلس الدولة ستة أعضاء، وبأن يُمنح الموقعون الأصليون لاتفاقي أكسومبو وأكرا سلطة النقض. كما دعت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا إلى إضفاء الاتساق على سياساتها تجاه ليبيريا. أما المؤتمر الوطني الليبري فقد اتخذ قراراً بشأن عملية السلام أكد فيه من جديد اتفاقي أكسومبو وأكرا ودعا إلى إنشاء مجلس دولة يتكون من ستة أعضاء، تشترك فيه الأطراف المدنية والفصائل المتحاربة. وطلب إلى الجماعة المذكورة، بالإضافة إلى ذلك، إنفاذ وقف إطلاق النار. وأُنذر المؤتمر الوطني الليبري الفصائل، في قراره، بأنه سيصبح "القوة المركزية" لاقامة السلم إذا هي لم تبدأ في تنفيذ الاتفاقيين في غضون ١٤ يوماً بعد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

باء - مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

٦ - إثر مشاورات مستفيضة عقدت بين رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ورؤساء دول غرب افريقيا، وإثر عدة اتصالات جرت بين الرئيس وبينني، عقد الاجتماع الثالث لرؤساء دول وحكومات لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمعنية بليبيريا، وذلك في أبوجا، خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥. وحضر الاجتماع رؤساء توغو وسيراليون وغامبيا وغانا وكوت ديفوار وليبيريا ومالي ونيجيريا. ومثلت أيضاً بوركينا فاسو وغينيا بوزيري خارجيتهما. وحضر الاجتماع أيضاً كبير الوزراء في مجلس الرئاسة للشؤون الحكومية والدفاع الوطني في بنن، ووزير التكامل الاقتصادي الافريقي في السنغال. كما حضره مبعوثي الخاص، السيد فلاديمير بيتروفسكي، وممثلي الخاص لليبيريا، السيد انطوني نياكيي، فضلاً عن الشخصية المرموقة المعنية بليبيريا في منظمة الوحدة الافريقية، الأب كنعان بنانا، والمبعوث الخاص للولايات المتحدة المعني بليبيريا، السيد داين سميث.

٧ - وأرسلت الأطراف الليبرية التالية وفوداً: القوات المسلحة الليبرية؛ وقوات لوبا للدفاع؛ والمؤتمر الوطني الليبري؛ ومجلس السلم الليبري؛ والجهة الوطنية القطرية الليبرية؛ والمجلس الثوري المركزي التابع

للجبهة الوطنية القطرية الليبرية؛ وجناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية؛ وجناح اللواء روزفلت جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية. واشترك في الاجتماع السيد ديفيد كيوماكبور، الرئيس الحالي لمجلس الدولة. وكان كل من وفود جميع الفصائل الليبرية، باستثناء الجبهة الوطنية القطرية الليبرية، تحت رئاسة قائده.

٨ - وسبق اجتماع القمة اجتماع عقده وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ١٥ أيار/مايو. واستعرض وزراء الخارجية الحالة في ليبيا والتقدم الذي أحرز أثناء مشاورات أكرا التي عقدت في كانون الثاني/يناير. وأوصوا بأن يتكون مجلس الدولة من ستة أعضاء، وبأن يكون رئيسه الرئيس تامبا تيلور، وبأن تسمي كل مجموعة ممثلها في المجلس. لكن آراءهم لم تتوافق على تعيين نائب الرئيس، لأن بعضهم رأى أن أعضاء المجلس ينبغي أن يكونوا متساوين في المركز، بينما اعتبر غيرهم أن التسلسل الهرمي ضروري. وإضافة الى ذلك، اتفق وزراء الخارجية على وجود حاجة تدعو الى تشديد حظر الأسلحة، والى اتخاذ تدابير لانفاذ السلم وزيادة الموارد المالية لتنفيذ عملية السلام.

٩ - وقد افتتحت قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في ١٧ أيار/مايو ببيانين أدلى بهما الجنرال ساني أباتشا، رئيس دولة نيجيريا، والرئيس جيرى رولنغز رئيس جمهورية غانا، الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ودعا الجنرال أباتشا جميع الأطراف المعنية الى التوصل الى توافق الآراء اللازم لإنهاء الأزمة الليبرية، مشيراً الى أن حكومته ستساند العمل الجماعي الذي يستهدف بلوغ تلك الغاية. ودعا أيضاً الى تنفيذ حظر الأسلحة تنفيذا صارماً. وركز الرئيس رولنغز في خطابه على الحاجة الى تنسيق سياسات الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، مشيراً الى أن برامج كل من دول الجماعة قد قوضت جهودها المشتركة الرامية الى إنهاء الأزمة.

١٠ - وقد اجتمع رؤساء الدول معاً، وبعد ذلك اجتمع الجنرال أباتشا والرئيس رولنغز مع كل من الفصائل لاستعراض التوصيات التي أصدرها وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، وبخاصة التوصية المتعلقة بتسمية رئيس ونائب رئيس مجلس الدولة. واستمرت تلك المشاورات حتى ٢٠ أيار/مايو. وبالرغم من أن الأطراف الليبرية لم تتوصل الى اتفاق نهائي بشأن تكوين مجلس الدولة، لاحظ رؤساء الدول والحكومات أنه انطلاقاً من المكاسب التي تحققت خلال مشاورات أكرا التي جرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ظهر قدر ملموس من الاتفاق بشأن حل المسائل المعلقة. وأكدوا على ضرورة الحفاظ على تلك المكاسب وتدعيمها، وطلبوا الى زعماء الأطراف الليبرية إجراء ما يلزم من مشاورات بهدف التوصل الى حل نهائي. وأناط رؤساء الدول وزراء لجنة التسعة بمسؤولية معاودة الدعوة الى عقد اجتماع للأطراف الليبرية في غضون فترة وجيزة، بغية التوصل نهائياً الى حل للمسائل المعلقة.

١١ - وقد أفاد مبعوثي الخاص بأنه اتضح من مناقشاته مع زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والأطراف الليبرية أن عدم وجود تنسيق بين سياسات الدول المجاورة ما زال يشكل عقبة كبيرة في سبيل عملية السلم. وكان من رأي الكثيرين أن الشعب الليبري والمقاتلين الليبريين قد أجهدتهم الحرب

وأنة سيكون من السهل نسبيا تنفيذ عملية السلم إذا ما أمكن تحقيق التعاون بين زعماء الفصائل. إلا أن انعدام الثقة فيما بينهم بصورة عميقة، ربما بتأثير من الدعم الخارجي، وعدم الاستعداد لتقاسم السلطة في حكم البلد، حتى في إطار ترتيبات مؤقتة، قد حالت دون قيامهم بتقديم التعاون اللازم.

١٢ - وأشار زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا الى أنه في حالة التوصل الى اتفاق، سيتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدعم تنفيذ عملية السلم دعما كاملا، ليس فقط عن طريق استعادة كامل قوام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بل أيضا عن طريق توفير الموارد سواء لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بما في ذلك الموارد اللازمة لتوسيع نطاقه، أو لإعادة بناء البلد.

١٣ - وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم إزاء استمرار تدفق الأسلحة الى ليبيريا، انتهاكا لحظر الأسلحة. وذكروا الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فضلا عن المجتمع الدولي ككل، بالتزامها بأن تتقيد بدقة بحظر الأسلحة الذي فرضه كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ومجلس الأمن. كما طالبوا بتوجيه انتباه لجنة الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ٩٨٥ (١٩٨٥) الى جميع انتهاكات الحظر. وبالإضافة الى ذلك، طلبوا من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا العمل على تحسين آليات الرصد القائمة وناشدوا المجتمع الدولي تقديم دعم سوقي الى الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من أجل تيسير أعمال الدورية الفعالة على الحدود الليبرية ووقف تدفق الأسلحة الى البلد. كما شددوا على أن توفير المواد الكافية لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا من شأنه أن يعزز قدرته على الزام الفصائل المسلحة بالامتثال لمقررات الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ويرد في المرفق الأول البلاغ الصادر عن رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا.

١٤ - وبناء على دعوة من حكومة نيجيريا، سافر الى أبوجا في ٢ حزيران/يونيه السيد تشارلز تايلور، زعيم الجبهة الوطنية القومية الليبرية وزعيم الفصيل الليبري الوحيد الذي لم يحضر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، لإجراء مشاورات مع المسؤولين النيجيريين. وأفادت التقارير بأن هذه المحادثات كانت ودية ويتوقع أن تؤدي الى عقد اجتماع آخر لوزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا وزعماء الفصائل والزعماء السياسيين الليبريين. وسأقوم بإبلاغ مجلس الأمن شفويا بما قد يستجد في هذا الصدد من تطورات هامة قبل أن يبت المجلس في ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في المستقبل.

ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٥ - تواصل القتال في الفترة قيد الاستعراض، بين جناح الحاج كروما وجناح الجنرال روزفلت جونسون في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية في مقاطعتي جبل غراندكيب وبومي؛ وبين الجبهة

الوطنية القطرية الليبرية وجناح الحاج كروما في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية في مقاطعة لوف، وبين الجبهة الوطنية القطرية الليبرية وجناح الجنرال جونسون في حركة التحرير الليبرية في مقاطعتي بونغ ومارغيب، وبين الجبهة الوطنية القطرية الليبرية ومجلس السلم الليبري في مقاطعتي غراند باسا وميريلاند. وأسفر هذا القتال عن تواصل تدفق النازحين إلى منطقتي بوكانان وكاكاتا التي يسيطر عليها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (انظر الخريطة). وواصلت الفصائل المتنازعة إغلاق طرق الوصول إلى المناطق المأهولة، مما أسفر عن وقف تسليم إمدادات الإغاثة ومعاونة المدنيين بدون أي مبرر.

١٦ - وكما ورد في تقريره الأخير، تم تخفيض القوام العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا إلى ٧٠ مراقبا، بمن فيهم سبعة موظفين طبيين، (انظر المرفق الثاني). وأنهى كبير المراقبين العسكريين للبعثة، اللواء دانييل أوباندي (كينيا)، مدة خدمته وعاد إلى الخدمة الوطنية.

١٧ - وبالنظر إلى الحالة الأمنية في معظم ليبيا، فلا يزال وزع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقتصرًا على الاقليم الأوسط وعلى بعض المناطق في الاقليم الغربي. ووفقا لمفهوم عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا، يجري وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين للأمم المتحدة بالاشتراك مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في بوكانان، وكاكاتا، ومنروفيا.

١٨ - ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أدى تجدد القتال بين الفصائل واستمرار المأزق في عملية السلام إلى اقتصار أنشطة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين على القيام بدوريات يومية في منروفيا الكبرى وبدوريات أسبوعية إلى توبمانبورغ وبو ووترسايد، والتحقق من نزع السلاح والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار التي يبلغ عنها. كما تساعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا، حسب الاقتضاء، على تيسير الدعم السوقي اللازم للمساعدة الانسانية والوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الفصائل.

١٩ - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، أدى وقوع عدد من الكائنات على المركبات المدنية والقتال بين جناحي حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية إلى تهديد الأمن على طول الطريقتين الرئيسيتين بومي وكلبي جونكشن - بو ووترسايد في المنطقة الغربية. وأصدر فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا انذارا إلى فصائل حركة التحرير الليبرية لسحب قواتها من الطرق الرئيسية بحلول ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وبالتالي، فقد أعلن الفريق أن توبمانبورغ، وبو، وتيين، ومفرق كلي مناطق آمنة. وفي أواخر نيسان/أبريل، بدأت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا بالقيام بدوريات منتظمة في توبمانبورغ وبو ووترسايد. إلا أن القتال اندلع مرة أخرى في ١٢ أيار/مايو بين جناح الحاج كروما وجناح الجنرال روزفلت في حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية في المنطقة. ونتيجة لذلك، فقد كان على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا أن تعلق نشاط دورياتها في مقاطعتي جبل غراند كيب وبومي.

٢٠ - وقد عهد اتفاق كوتونو (S/26272، المرفق) إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالمسؤولية الرئيسية عن كفالة تنفيذ أحكامه. ويتوخى الاتفاق قيام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بمراقبة مختلف إجراءات التنفيذ من أجل التحقق من الحياد في تطبيقها. وفي خطة تنفيذ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26422)، أشرت إلى أن البعثة لن تتمكن من الاضطلاع بولايتها بنجاح دون تعاون فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعمه. ولا يدخر جهد لتعزيز علاقة العمل مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بحيث تتمكن بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهامها العسكرية بكفاءة أكبر. بيد أنه على الرغم من أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لا يزالان يتمتعان بعلاقات عمل وثيقة، وخاصة بين المستويات العليا لهياكل قيادتهما، فإن التعاون اللازم للاضطلاع بعثة الأمم المتحدة بمهامها لم يكن دوما مرضيا على الصعيد العملي.

٢١ - وكان الأفراد العسكريون والموظفون المدنيون التابعون لبعثة الأمم المتحدة، في الماضي، ملزمين بالتقيد بمنع التجول الذي فرضه فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الساعة ١٩/٠٠ إلى الساعة ٧/٠٠. وهذا يؤدي إلى تقييد قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة على مراقبة بعض جوانب تنفيذ عملية السلام، وخاصة حظر الأسلحة. وعلى الرغم من أن ممثلي الخاص قد أثار هذه المسألة مع قائد القوة، الذي وعد بأن يحترم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حرية حركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة، فقد كان هناك حالات تم فيها إيقاف وإزعاج الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في نقاط التفتيش التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٢ - ووفقا للاتفاق المتعلق بأدوار ومسؤوليات كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ اتفاق كوتونو، فقد تعين على فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يوفر الأمن للمراقبين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة. بيد أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم يكن دوما قادرا على توفير المرافقة الأمنية اللازمة، لأسباب سوقية غالبا، مما أدى إلى الحد من قدرة بعثة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولايتها.

٢٣ - كما أن تعاون الفصائل المتحاربة ضروري لقيام المراقبين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة للقيام بواجباتهم، وخاصة التحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار. أما الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لحمل ممثلي جميع الفصائل ذات الصلة على الاشتراك في لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار فلا تزال غير ناجحة، نظرا لأن بعض الفصائل ما فتئت ترفض باستمرار الدعوات لحضور مثل هذه الاجتماعات.

٢٤ - ولم تشترك الفصائل بصورة رسمية في عملية نزع السلاح وتسريح القوات، نظرا لانهيار وقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. بيد أنه تواصل نزع سلاح المحاربين بشكل عفوي ومخصص وإفرادي. ومنذ بداية هذا العام، تم تجريد ١٩٠ من هؤلاء المحاربين من سلاحهم وتسريحهم. وفي حين أن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يضطلع بهذه العملية، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لا تزال تؤدي دورا في التحقق من هذه العملية، وفي تسجيل المحاربين المسرحين وتزويدهم ببعض الأغذية والألبسة.

٢٥ - وكما ورد في تقرير الأخير، أشارت حكومة كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى عزمهما على سحب وحداتهما من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وتمت إعادة الوحدة التنزانية إلى الوطن خلال الأسبوع الثاني من أيار/مايو ١٩٩٥. وقد أبلغتني حكومة أوغندا بقرارها بابقاء وحدتها في ليبيريا حتى إشعار آخر.

رابعاً - حقوق الإنسان

٢٦ - انتقلت السيطرة على العديد من المدن من جهة إلى أخرى أثناء الفترة قيد الاستعراض، ووردت تقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان كلما دخل المحاربون إلى منطقة ما أو خرجوا منها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وقعت هجمات متكررة وحوادث إزعاج للمدنيين والنازحين في الأحياء الواقعة حول منروفيا. وفي المناطق الآمنة الأخرى، مثل بوكاتان وكاكاتا، يشاهد المحاربون أحيانا وهم يحملون السلاح، مما يؤدي إلى تقويض الأمن الذي تهدف هذه المناطق إلى توفيره.

٢٧ - ولا تزال قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على توثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي المبلغ عنها محدودة. غير أن البعثة، بعد أن تلقت تقارير عن وقوع جرائم ضد المدنيين في قرية يورس التي تقع على بعد ٢٥ ميلا إلى الجنوب الشرقي من بوكاتان في منطقة متنازع عليها بين مجلس السلم الليبري والجبهة الوطنية القطرية الليبرية، حاولت القيام بجمع المزيد من المعلومات عن هذه الحادثة عن طريق القيام بزيارة إلى بوكاتان في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ولم يعثر هناك إلا على تسعة أحياء منهم خمسة أطفال. وكان ثلاثة من الكبار الأربعة وجميع الأطفال مصابين بجراح بالغة بالسيف. وذكر أنه عشر في البلدة بعد الهجوم على اثنتين وستين جثة.

٢٨ - وأخطر أيضا المشردون من منطقة المجتمع المحلي لرويسفيل (على بعد نحو ١٠ أميال شمال غربي موروفيا) بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بحادث ثان وقع في أوائل شهر أيار/مايو. وذكرت التقارير أنه وقت وقوع الاشتباكات بين جناح الجنرال روزفلت جونسون بحركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية وجناح الحاج كروما بنفس الحركة في المنطقة، فقد قتل مدنيون وجرى إرهابهم واغتصابهم. وهذه الحوادث هي سبب في إثارة قلق عميق. وتواصل البعثة، بالتعاون مع فريق المراقبين العسكريين

التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والفصائل، في نطاق إمكانياتها، توثيق هذه المزاعم وتقديم تقارير عنها.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٩ - منذ تقديم تقريره الأخير، جرى بعض التوسع في أنشطة المساعدة الإنسانية في مقاطعتي بومي وكيب مونت. غير أنه في المناطق المحيطة بغبارنغا وكاكاتا ومناجم البونغ، حيث جرى استكمال تقديرات الاحتياجات الإنسانية في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، منعت الفصائل تسليم إمدادات الإغاثة.

٣٠ - ونتج عن إعلان فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في منتصف نيسان/أبريل أن المناطق المحيطة ببوووترسايد، وتييني وكلي وتوبمانبرغ هي "مناطق آمنة" زيادة تقديم المساعدة الى تلك المناطق. وفي ١٨ نيسان/أبريل، وصلت قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي جرى إيفادها من منروفيا الى ببوووترسايد على حدود سيراليون. وبالإضافة الى ذلك، قاد منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في ٣ أيار/مايو بعثة مشتركة بين الوكالات لتحديد الاحتياجات الطارئة للمشردين داخليا في توبمانبرغ. وتتخذ خطوات حاليا لتلبية هذه الاحتياجات.

٣١ - وفي منطقة غبارنغا - كاكاتا، لاحظ برنامج الأغذية العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) انتشار سوء التغذية والحاجة الى مساعدة طارئة في مجال المرافق الصحية والأغذية والصحة والتعليم. ويمكن تلبية هذه الاحتياجات فقط إذا ما وفرت الفصائل ممرا آمنا لإمدادات الإغاثة من منروفيا الى المناطق المضارة. وللأسف فإنها قد فشلت في القيام بذلك.

٣٢ - وبالمثل، فإن منطقة مناجم البونغ تخضع لسيطرة قوات جناح الحاج كروما من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية وجناح الجنرال روزفلت جونسون من نفس الحركة والجبهة الوطنية القومية الليبرية. ورفضت هذه الفصائل توفير ممر آمن للمنظمات الإنسانية للوصول الى ٢٠ ٠٠٠ نسمة من المحتاجين في المنطقة. وبناء على ذلك، فإنه يمكن فقط توفير إمدادات الإغاثة بواسطة الطائرات العمودية وبمقادير صغيرة نسبيا. ولم تسفر المحادثات التي جرت بشأن هذه المسألة بين منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والجبهة الوطنية القومية الليبرية، وجناح الجنرال روزفلت جونسون من حركة التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية عن النتائج اللازمة فيما يتعلق بالوصول الى المناطق والأمن. وقد تناول ممثلي الخاص بالبعثة منذ ذلك الحين هذه المسألة مع الفصائل بغية التوصل الى قبولها للشروط الأساسية المطلوبة لاضطلاع منظمات الإغاثة بعملها.

٣٣ - وبدأت برامج الإنعاش الاقتصادي على نطاق صغير في منطقتي بوكاتان وتوبمانبرغ، بما في ذلك ٣٩ مشروعا ذات أثر سريع و ٨٥٨ منحة مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستساعد هذه المنح

أيضا في إعادة إدماج المقاتلين المسرحين الذين يعتبرون محور اهتمام البرامج الجارية الخاصة، بما في ذلك أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٣٤ - وفي أواخر نيسان/أبريل، أدت مظاهر القلق المتعلقة بالأمن الغذائي إلى قيام لاجئي سيراليون والمشردين داخليا المقيمين في منروفيا بمظاهرة وشن هجوم على المكاتب والمركبات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتحاول وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، أن تعالج، من خلال حملات إعلامية، المخاوف فيما بين اللاجئين بأنه لن يتم تلبية احتياجاتهم الغذائية.

٣٥ - وقد عقد ممثلي الخاص اجتماعا لفرقة عمل لوضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح باعادة إدماج المقاتلين السابقين في الأجل الطويل. وتشمل فرقة العمل هذه ممثلين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومنسق الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة، والحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية، والحكومات المانحة، والمنظمات غير الحكومية.

٣٦ - ويضع مكتب منسق الشؤون الانسانية استراتيجية لتقديم المساعدة الإنسانية التي تأخذ في الحسبان التطورات السابقة. ويجري اعداد الاستراتيجية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في ليبيريا، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والنظرء المحليين. وعند استكمالها في آب/أغسطس، ستشكل الاستراتيجية الأساس لحملة تعبئة الموارد من أجل الأنشطة الإنسانية في ليبيريا. وقد تلقى النداء الموحد المشترك فيما بين وكالات الأمم المتحدة من أجل ليبيريا ٤٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومن بين الـ ٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المطلوبة إجمالاً، فإن معظمها مطلوب لدعم احتياجات المعونة الغذائية.

سادسا - الجوانب المالية

٣٧ - كما أشير في تقريره عن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (A/49/571/Add.2)، والمعرض حاليا على الجمعية العامة، فإن تكاليف بقاء البعثة إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ يبلغ إجماليها ٢٠٠ ٤٢١ دولار (صافيه ٩٠٠ ٣٢٣ دولار) شهريا. ولذلك فإنه لو قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، كما وردت توصية بذلك في الفقرة ٤٤ أدناه، فإن تكاليف بقاء البعثة ستبقى في إطار المعدل الشهري المشار إليه أعلاه.

٣٨ - وحتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة منذ بداية عمل البعثة ١٠ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلم ٨٥١ مليون دولار في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٥. وبغية تزويد البعثة بالتدفق النقدي اللازم، جرى تقديم قرض مقداره ٢ مليون دولار، والذي لا يزال غير مسدد، إلى الحساب الخاص للبعثة.

٣٩ - وفي ٧ حزيران/يونيه، بلغت التبرعات التي تلقاها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتنفيذ اتفاق كوتونو في ليبيريا ٢٤ مليون دولار خصص معظمها للوحدتين التنزانية والأوغندية وأُذِن بتقديم دفعات تبلغ ٢٠,١ مليون دولار. ويعكس الفرق بين المبلغ المتلقى والمبلغ المأذون به، في جملة أمور، الأموال المتلقاة من أجل إعادة الوحدة الأوغندية التابعة لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى وطنها، والذي جرى تأجيله حتى إشعار آخر (انظر الفقرة ٢٥ أعلاه).

٤٠ - وفي قراره ٩٨٥ (١٩٩٥)، طلب مجلس الأمن إليّ أن أقدم تقريراً عن حالة المساهمات المالية والموارد السوقية الواردة من المجتمع الدولي لدعم القوات المشتركة في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وشمل هذا المبلغ المشار إليه في الفقرة ٣٩ أعلاه، مساهمة إضافية للصندوق الاستئماني منذ تقديم تقريرتي الأخير تبلغ ٦٠٠ ٧٠٠ دولار مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية. ولم ترد أو يعلن عن أي مساهمة أخرى خلال الفترة التي يشملها التقرير.

سابعاً - الملاحظات والاستنتاجات

٤١ - في تقريرتي المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/158)، حددت عدداً من الخيارات بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في ليبيريا في المستقبل، كي ينظر فيها مجلس الأمن. وذكرت أنه إذا استمر المأزق السياسي فقد يرغب مجلس الأمن في أن ينظر في سحب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أو في تحويلها إلى بعثة للمساعي الحميدة، إلى أن تظهر الأطراف بجلاء الإرادة السياسية اللازمة لتنشيط عملية السلم. وذكرت أنه إذا أظهرت الأطراف من ناحية أخرى عزماً واضحاً على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق السلم، فقد يرغب مجلس الأمن في أن ينظر في إما إبقاء بعثة المراقبين بولايتها الأصلية المحددة في القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) وإما إنشاء قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة، رهناً بموافقة الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وبالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. كما لاحظت أن إمكانية إبقاء بعثة المراقبين بولايتها الأصلية مرهون بجملة أمور منها توافر الدعم السوقي والمالي الكافي لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتنفيذ الفعال لحظر توريد الأسلحة.

٤٢ - وفي تقريرتي المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل (S/1995/279)، لاحظت أن مؤتمر القمة المقترح عقده للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يتيح فرصة لاستئناف عملية السلم وإحراز نتائج ملموسة عن طريق تنسيق سياسات الدول الأعضاء في الجماعة وإنشاء مجلس الدولة. ولذلك أوصيت بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه كي يتاح للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا متسع من الوقت لعقد مؤتمر القمة، ولإعادة السلم إلى ليبيريا، إن قررت الأطراف أخيراً أن تتعاون تعاونا كاملاً مع الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجتمع الدولي. وحثت الأطراف على أن تعكف في غضون ذلك على إنشاء مجلس الدولة، والاتفاق على وقف جديد فعال لإطلاق النار، واتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ أحكام اتفاق أكرّا الأخرى.

٤٣ - وعلى الرغم من عقد مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، فلم يتخذ أي من الخطوات التي طلبت الى الأطراف الليبرية أن تنفذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولذلك قد يقول البعض إن على مجلس الأمن الآن أن ينظر في الخيارات المضمنة في تقريره المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير. غير أن رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لاحظوا أن قدرا كبيرا من الاتفاق نشأ بين الفصائل، في أبوجا، بشأن حل القضايا المتعلقة بإنشاء مجلس الدولة التي لم تحل بعد. وقد لوحظ في موضع سابق أنه من المرتقب أن تجتمع الفصائل قريبا للتوصل الى اتفاق نهائي حول هذه القضايا. وبالإضافة الى ذلك، فقد تساعد الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد تشارلز تايلور، رئيس الجبهة الوطنية القطرية الليبرية، الى نيجيريا والاجتماعات التي عقدها مع كبار المسؤولين هناك. بمن فيهم رئيس الدولة، الجنرال ساني أباشا، على بناء الثقة اللازمة لتنفيذ عملية السلم.

٤٤ - ونظرا الى هذه التطورات، ومراعاة للخيارات المبينة في تقريره المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وأمل أن تتوصل الأطراف خلال هذه الفترة الى اتفاق بشأن القضايا العالقة، كما دعت إليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وأن تظهر، عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة، الإرادة السياسية اللازمة لوضع حد للأزمة الليبرية المستديرة. وتشمل هذه الخطوات إنشاء مجلس الدولة وتأييده لمهامه؛ والاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، وفض الاشتباك بين القوات؛ والاتفاق على جدول زمني وبرنامج لتنفيذ الجوانب الأخرى من اتفاقاتها، ولا سيما عملية نزع السلاح.

٤٥ - وإذا استمر المأزق السياسي ولم تنفذ الخطوات المذكورة أعلاه بحلول نهاية فترة الأشهر الثلاثة، سيجري، رهنا بموافقة مجلس الأمن، إنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتحويلها الى بعثة للمساعي الحميدة، تشمل خلية عسكرية صغيرة، تبقى على اتصال بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. وسأعمد، خلال هذه الفترة، الى سحب المراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا الذين قد يتعذر عليهم أداء مهام المراقبة أداء فعالا، في حال عدم التوصل الى وقف إطلاق النار وعدم استئناف نزع السلاح. كما سأعقد مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا مشاورات بشأن طرائق قيام الأمم المتحدة بدور المساعي الحميدة، وأقدم الى مجلس الأمن توصيات مناسبة في هذا الصدد.

٤٦ - وإذا لم يحرز، من جهة أخرى، تقدم ملموس خلال فترة الأشهر الثلاثة المقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بالخطوات المذكورة في الفقرة ٤٤ أعلاه، فسوف أوصي عندئذ بأن ينظر مجلس الأمن في إعادة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا الى قوامها الكامل. ولكن من الجلي أنه سيتعين تكييف دور البعثة في ليبيريا وعلاقتها بفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. لتمكين كل من هاتين العمليتين من الاضطلاع بمهامها بمزيد من الفعالية. وكما لاحظت في خطة تنفيذ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (S/26422)، يمثل الوزع المتزامن لعملية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا وعملية الأمم المتحدة في ليبيريا سابقة جديدة في ميدان حفظ السلم. ومنذ إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، استخلص عدد من الدروس. وعلى ضوء هذه الدروس والدور الإضافي الذي دعا اتفاق أكوسومبو الأمم المتحدة إلى أدائه في عملية السلم، اعتزم، خلال فترة الأشهر الثلاثة القادمة، التشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بغية تعزيز التعاون بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة وتحديد مفهوم مشترك للعمليات. وسأقدم التوصيات اللازمة إلى مجلس الأمن قبل يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٤٧ - وبعد مرور خمس سنوات على الحرب الأهلية، ورغم الجهود المطردة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإسهام الأمم المتحدة في عملية السلم خلال الـ ٢٢ شهرا الماضية، أجد من المؤسف أن القادة السياسيين وزعماء الفصائل في ليبيريا لم يلقوا أسلحتهم بعد من أجل مصلحة بلدهم العليا. وقد أتاح المجتمع الدولي للأطراف الليبرية فرصا عديدة لتنفيذ مختلف الاتفاقات التي وقعتها بأنفسها، ولكن موارد دول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والمجتمع الدولي ليست معينا لا ينبض ماؤه. إنني أناشد، من جديد، زعماء الفصائل الليبرية أن يبذلوا قصاراهم لإتاحة الفرصة للسلم، وإنقاذ المدنيين الأبرياء من الموت والعذاب، وتلافي استمرار تدمير ليبيريا نتيجة عجزهم عن تسوية خلافاتهم.

المرفق الأول

بيان ختامي مؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥ صادر عن الاجتماع الثالث لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة ال ٩ المعنية بليبيا التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا

١ - عقد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة ال ٩ المعنية بليبيا، التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا الدورة الثالثة للجنة في مقر أمانة الجماعة الاقتصادية في أبوجا، العاصمة الاتحادية لنيجيريا، من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٥، برئاسة صاحب السعادة الرائد جيرى جون رولنغز، رئيس جمهورية غانا ورئيس سلطة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. وأجرى رؤساء الدول والحكومات مداولات بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها من أجل التعجيل بعملية السلم الليبرية وإعادتها إلى مسارها.

٢ - وقد حضر الدورة رؤساء الدول أو الحكومات أو ممثلوهم المفوضون رسميا الآتي ذكرهم:

- صاحب السعادة كونان بيدي
رئيس كوت ديفوار

- صاحب السعادة النقيب يحيى أ. ج. ج. جامه
رئيس مجلس الحكم المؤقت للقوات المسلحة
ورئيس دولة جمهورية غامبيا

- صاحب السعادة الرائد جيرى جون رولنغز
رئيس جمهورية غانا

- صاحب السعادة ديفيد كبوماكبور
رئيس مجلس الدولة في ليبيريا

- صاحب السعادة ألفا عمر كوناري
رئيس جمهورية مالي

- صاحب السعادة اللواء ساني أباشا
رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية

- صاحب السعادة النقيب فالنتين إ. م. ستراسير
رئيس المجلس الأعلى للدولة، والمجلس الوطني للحكم المؤقت
ورئيس جمهورية سيراليون
- صاحب السعادة اللواء غنسينغبه إياديما
رئيس الجمهورية التوغولية
- الأونرابل ديزيره فيارا
الوزير الأقدم في رئاسة الجمهورية، المسؤول عن الشؤون الحكومية والدفاع الوطني
ممثلاً لرئيس جمهورية بنن
- الأونرابل أبلاسيه اودراوغو
وزير الشؤون الخارجية
ممثلاً لرئيس دولة بوركينا فاسو
- الأونرابل كوزو زومانغي
وزير الشؤون الخارجية
ممثلاً لرئيس جمهورية غينيا
- الأونرابل السيدة د. موسولانغ كوبر
وزيرة الشؤون الخارجية
ممثلة للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية في جمهورية ليبيريا
- الأونرابل ماسوكنا كانيه
وزير التكامل الاقتصادي الافريقي
ممثلاً لرئيس جمهورية السنغال
- ٣ - وحضر أيضاً:
- الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
- المسؤول الرئيسي بمنظمة الوحدة الافريقية المعني بليبيريا
- مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى ليبيريا

٤ - واستعرض رؤساء الدول والحكومات التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالأزمة الليبرية منذ آخر اجتماع لهم في آب/أغسطس ١٩٩٤. وأثنوا على ما بذله رئيس جمهورية غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، صاحب السعادة الرائد جيرى جون رولنغز، من جهود دؤوبة منذ التوقيع على اتفاقي أكوسومبو وأكرا، من أجل حل الأزمة الليبرية بالتوافق مع جميع العناصر الفاعلة الرئيسية.

٥ - وأجرى رؤساء الدول والحكومات مداولات بشأن القضايا الحساسة التي تقف دون إعادة السلم إلى ليبيريا بشكل دائم وقابل للاستمرار. وحددوا ودرسوا جميع جوانب المشاكل المتصلة بهذه القضايا ودرسوها، وبصورة خاصة تكوين مجلس الدولة، ورئاسته، وتعيين أعضائه، والخلافة الدائمة والمؤقتة لرئاسة المجلس.

٦ - ورحب رؤساء الدول والحكومات بروح التوفيق التي أبدتها جميع الأطراف الليبرية. وهنأوا هذه الأطراف على استعدادها للمضي قدما بعملية السلم على نحو ما تبدى في بياناتهم أمام رؤساء الدول والحكومات. ولاحظ رؤساء الدول والحكومات أنه، على أساس المكاسب التي تحققت في قمة أكرا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، نشأ قدر كبير من الاتفاق فيما بين الأطراف بشأن حل القضايا التي لا تزال دون حل. وشددوا على الحاجة إلى المحافظة على هذه المكاسب وترسيخها، وطلبوا إلى زعماء الأطراف الليبرية اشراك عناصرهم الرئيسية وقواعدهم الشعبية في المشاورات بشأن هذه المرحلة الأخيرة من الدرب المؤدي إلى الحل النهائي. وجرى إعلام الأطراف الليبرية بأنه عليها أن تكون مستعدة للاجتماع ثانية في غضون فترة قصيرة للتوقيع على اتفاق تكميلي بشأن جميع القضايا المعنية المتبقية.

٧ - وفيما يتعلق بمراقبة التسلح، لاحظ رؤساء الدول والحكومات مع الانشغال استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيريا. وذكرُوا، في هذا الصدد، بمقرر الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا وبقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٧٨٨ (١٩٩٢)، الذي فرض حظرا على جميع عمليات تسليم الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا. وشددوا على أن جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا وبقية أطراف المجتمع الدولي ملزمة بالتقيد الصارم بهذا الحظر. كما أعربوا عن رغبتهم في أن تقوم الدول الأعضاء بعرض جميع حالات انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة على لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة. ووجه رؤساء الدول والحكومات نداء إلى المجتمع الدولي وبصورة خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في توفير السوقيات من أجل تيسير القيام بدوريات فعالة على الحدود البرية والبحرية لليبيريا بغية إيقاف تدفق الأسلحة إلى ذلك البلد. وطلبوا إلى قائد قوة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا وممثل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبيريا إعادة تنشيط آلية الرصد التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية من قبل وتحسينها.

٨ - وفيما يتعلق بفرض وقف إطلاق النار، شدد رؤساء الدول والحكومات على أن مجلس الدولة لن يشكل ما لم تظهر الفصائل قدرا أكبر من الالتزام باحترام وقف إطلاق النار ونزع سلاح المقاتلين. وأيدوا الجدول الزمني الخاص بالتنفيذ المرفق باتفاق أكرا، وجددوا النداء الموجه إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وجميع أصدقاء منطقة غرب

أفريقيا كي يقدموا إسهاما كبيرا بالقوات والمواد والأموال إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا مما يكفل نجاح عملية نزع السلاح في ليبيريا. وأكدوا على أن تقديم الموارد المناسبة لفريق المراقبين من شأنه أن يعزز قدرته على إجبار الفصائل المتحاربة على الامتثال لقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

٩ - وأثنى رؤساء الدول والحكومات على البلدان المساهمة بقوات لما قدمته حتى الآن من تضحيات مادية ومالية جسيمة من أجل تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في ليبيريا.

وأعربوا عن امتنانهم لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لدورهما في السعي إلى تحقيق السلم في ليبيريا.

١٠ - وفي نهاية مداولاتهم، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن خالص تقديرهم وامتنانهم لصاحب السعادة اللواء ساني أباشا، رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، ولحكومة نيجيريا وشعبها لما خصوهم به من حفاوة حارة أثناء إقامتهم في أبوجا.

المرفق الثاني

تكوين العنصر العسكري من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة
في ليبيريا في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المراقبون	الأفراد الآخرون	المجموع	
٨		٨	الأردن
٣		٣	أوروغواي
٨		٨	باكستان
٦	٧	١٣	بنغلاديش
٦		٦	الجمهورية التشيكية
٥		٥	الصين
٣		٣	غينيا - بيساو
٩		٩	كينيا
٨		٨	ماليزيا
٣		٣	مصر
٤		٤	الهند
٦٣	٧	٧٠	المجموع

خريطة